

Distr.
GENERAL

A/AC.159/SR.440
21 September 1995
ARABIC
ORIGINAL: RUSSIAN

الجمعية العامة

اللجنة المخصصة للمحيط الهندي

محضر موجز للجلسة ٤٤٠ المعقودة في المقر، نيويورك،
يوم الأربعاء ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٤، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد دي سيلفا (سري لانكا)

المحتويات

منح مركز المراقب

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

././

هذا المحضر قابل للتصويب .

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل . كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى Chief, Official Records Editing Section, Office of Conference and Support Services, room DC2 - 794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، تصدر عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

95-81106

9581106

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٤٥

منح مركز المراقب

١ - الرئيس: قال إنه تسلم رسالة من ممثل جنوب افريقيا يطلب فيها منح جنوب افريقيا مركز المراقب في اللجنة المخصصة خلال دورتها لعام ١٩٩٥. وقال إن جنوب افريقيا، ما لم تكن هناك اعتراضات، سوف تمنح مقعد مراقب في قاعة الاجتماعات وفقا للإجراء المعمول به.

٢ - وتقرر ذلك.

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨٢/٤٩ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ (تابع)

٣ - السيد سنغ خوا سونغ (الصين): قال إن الصين تؤيد بثبات ما تبذله دول منطقة المحيط الهندي من جهود لصيانة الاستقلال الوطني والسيادة وتحقيق السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الإقليمي كما تتفهم تفهما كاملا سعي هذه الدول إلى إعلان منطقة المحيط الهادي منطقة سلام، وترحب بالتطورات الإيجابية التي تجري على الساحة الدولية، والتي تساهم في تحقيق هذا الهدف، كما تأمل بصدق في بلوغ هذه الغاية في المستقبل القريب.

٤ - وأضاف قائلا إن الصين ترى أن إنشاء منطقة سلام من هذا القبيل يتطلب تضافر جهود جميع الدول. ويجدر بالدول الكبرى الواقعة خارج المنطقة أن تنهي وجودها العسكري فيها، وأن تمتنع عن تهديد دولها والتدخل في شؤونها الداخلية. وتؤيد الصين قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي تؤكد أن مشاركة جميع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمستخدمين الرئيسيين للمحيط الهندي في أعمال اللجنة من شأنه أن يساعد على تنمية الحوار لمصلحة السلام والأمن والاستقرار في المنطقة. وفي الوقت ذاته، على دول المنطقة نفسها أن تعمل على تطوير علاقاتها وتعزيز التعاون والتضامن فيما بينها والسعي إلى تكوين مواقف مشتركة، تاركة خلافاتها جانبا، التزاما بمبادئ الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الإقليمية، وعدم الاعتداء، وعدم تدخل الدولة في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول، والمساواة والمنفعة المتبادلة والتعايش السلمي. وتدعو الصين دول المنطقة إلى عدم زيادة قوتها المسلحة بما يتجاوز حدود الكفاية الدفاعية المعقولة، وإلى أن تتخذ تدابير عملية للحيلولة دون انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة التدمير الشامل في المنطقة.

٥ - واختتم كلمته قائلا إن الصين تؤيد مواصلة اللجنة النظر في نهج بديلة جديدة بغية إعطاء زخم جديد لعملية تعزيز التعاون وصيانة السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي، وهي تتمنى للجنة إحراز تقدم في هذا الاتجاه.

٦ - السيد بيرتام (موريشيوس): قال إنه أشير بوجه خاص، في إطار النهج البديلة الجديدة التي اقترحت في الدورة الماضية، إلى ضرورة تشجيع الأخذ بتدابير التعاون في ميادين الاقتصاد والعلم والتكنولوجيا

(السيد بيرتام، موريشيوس)

والبيئة والمساعدة الانسانية، التي يمكن أن تساعد على تحقيق السلم والأمن الإقليميين وتمهد السبيل للمبادرات الاقتصادية الإقليمية عند الاقتضاء. وتتوخى إحدى هذه المبادرات تأسيس رابطة لدول حوض المحيط الهندي تقوم على التعاون واستخدام الموارد الطبيعية والبشرية على النحو الأمثل، ومراعاة عاملي التكامل والتكافل المتبادلين في عملية الاندماج الاقتصادي.

٧ - ومضى قائلاً إن نصيب بلدان حوض المحيط الهندي من الأراضي الصالحة للزراعة في العالم يمثل الخمس تقريباً كما يبلغ عدد سكانها قرابة ثلث سكان العالم أجمع. وهذه المنطقة غنية بالمعادن، وكذلك بالمواد الغذائية والموارد البحرية. وقال إن عدداً من دول المنطقة يؤيد فكرة إنشاء رابطة لبلدان حوض المحيط الهندي بغرض الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية العظيمة للمنطقة. وسوف تستفيد بلدان الحوض، ولا سيما الدول الجزرية، فائدة جمة من اتساع فرص وصولها إلى أسواق آسيا وأستراليا وأفريقيا وبلدان الخليج، وكذلك إلى أحدث التكنولوجيات والمعارف العلمية؛ وسوف تكتسب تنمية السياحة وقطاع الخدمات وتكامل الأسواق المالية العالمية زخماً جديداً.

٨ - وتابع قائلاً يمكن للهند وأستراليا وجنوب أفريقيا التي تتمتع بما يلزم من معارف وخبرة وإمكانات، أن تلعب دوراً حاسماً في تكوين رابطة دول حوض المحيط الهندي. وموريشيوس، من جانبها، مستعدة للمساهمة في تحقيق هذه الفكرة. ففي آذار/مارس من هذا العام، عقد في موريشيوس، بناءً على اقتراح مقدم منها، لقاء لخبراء من سبعة بلدان لمناقشة هذه المبادرة، شارك فيه ممثلون عن الحكومات، وأوساط الأعمال والأوساط العلمية. وتمثلت الأهداف الرئيسية لهذا الاجتماع في التوصل إلى توافق آراء بشأن تحديد ميادين التعاون الممكنة ووضع خطة عمل لتأسيس الرابطة بهدف تأمين التعاون الاقتصادي في المدى القريب وإرساء أسس للتكامل في المدى الأبعد. وباب الاشتراك في هذه الرابطة مفتوح لجميع الدول الواقعة ضمن الحدود الجغرافية لحوض المحيط الهندي. ولن تشمل المحادثات التي تجري في إطار هذا اللقاء المسائل العسكرية والأمنية.

٩ - وأضاف قائلاً إنه تم إصدار بلاغ مشترك يتضمن نتائج اجتماع الخبراء، ويعالج بصورة رئيسية مفهوم رابطة دول حوض المحيط الهندي، وضرورة التعاون في المنطقة، والمسائل المتعلقة بأطر هذا التعاون وأهدافه، وعضوية الرابطة وهيكلها التنظيمي. ولأغراض تطوير الأفكار المطروحة أنشئ فريق عامل برئاسة موريشيوس.

١٠ - وواصل قائلاً إنه من المقرر تكوين محفل ثلاثي لتشجيع التعاون الاقتصادي، يضم ممثلين عن الحكومات وأوساط الأعمال والأوساط العلمية. ويرتكز مفهوم هذا المحفل إجمالاً على المبادئ التالية: وجوب إرساء التعاون على أساس احترام مبادئ التساوي في السيادة، والسلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والتعايش السلمي والمنفعة المشتركة؛ وينبغي ألا ينبغى هذا التعاون عن

(السيد بيرتام، موريشيوس)

أشكال التعامل الثنائية والمتعددة الأطراف بل أن يعززها ويكملها وأن يكون متسقا مع الالتزامات الثنائية والمتعددة الأطراف؛ كما ينبغي أن يجري اتخاذ القرارات بتوافق الآراء، ولا يشمل نطاق المباحثات المسائل الخلافية.

١١ - وأردف قائلا إن الأهداف الرئيسية لرابطة دول حوض المحيط الهندي تتمثل في المساعدة على توفير الرفاه لشعوب البلدان المشاركة، وتشجيع النمو المضطرد والتنمية المتوازنة للمنطقة، ووضع برامج للتعاون الاقتصادي وتنفيذها، وإزالة العقبات التي تعترض سبيل تبادل السلع والخدمات والتكنولوجيات داخل المنطقة بصورة أكثر حرية، وتشجيع التعاون الوثيق بين المؤسسات التجارية والصناعية والمؤسسات العلمية، والاتصالات بين شعوب البلدان الأعضاء، وتعزيز التعاون والحوار بين البلدان الأعضاء في إطار المحافل الدولية التي تتناول المسائل الاقتصادية العالمية، وتشجيع التعاون في تنمية الموارد البشرية.

١٢ - واسترسل قائلا إن تركيز نشاط الرابطة سوف ينصب على الجوانب الاقتصادية التي توفر فرصا واسعة لخدمة المصالح المشتركة والحصول على منافع متبادلة، وبالذات تشجيع وتحرير التجارة وإنشاء الهياكل الأساسية اللازمة لذلك، وتشجيع النشاط الاستثماري ووضع برامج تعاون محددة في القطاعات الأخرى.

١٣ - واختتم كلمته قائلا إن موريشيوس ترى أن تنشيط الأداء الاقتصادي من شأنه أن يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية لبلدان المنطقة، مما يؤدي بدوره إلى ضمان رفع مستوى معيشة شعوبها، ويفضي بصورة طبيعية إلى تعزيز السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي.

١٤ - السيد فاتولا (زامبيا): قال إن وفده يرى أنه من الضروري العمل على تحليل إنجازات اللجنة في ضوء الأحداث التي جرت مؤخرا على الساحة الدولية، فيما يتعلق بالمبادئ التي تضمنها إعلان عام ١٩٧١.

١٥ - وأضاف قائلا إن تغيب عدد من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن وبعض المستخدمين الرئيسيين للمحيط الهندي عن اللجنة الخاصة يثير قلقا بالغا. إلى جانب ذلك، فإن وفد زامبيا يلاحظ مع الارتياح وجود وفدي الاتحاد الروسي والصين واستمرار مشاركتهما الفعالة في أعمال اللجنة. إن فكرة منطقة السلام وإعلان المحيط الهندي منطقة سلام يشكلان هدفا نبيلًا ونتائج الاقتراع في الجمعية العامة إنما تشهد ما حازته هذه الفكرة من تأييد واسع.

١٦ - ومضى قائلا إنه تجدر مع ذلك الإشارة إلى أن أعضاء مجلس الأمن الدائمين الثلاثة الذين لا يشاركون في أعمال اللجنة يعترفون بالتغير الذي طرأ على الأوضاع الدولية والتغييرات الإيجابية في ميدان صيانة السلم والأمن الدوليين، والتي أصبحت ممكنة بفضل وقف سباق التسلح والمواجهة بين الشرق والغرب،

(السيد فاتولا، زامبيا)

وسقوط نظام الفصل العنصري وقيام مجتمع ديمقراطي في جنوب افريقيا، والأحداث الجديدة في الشرق الأوسط، وتخلي جنوب افريقيا عن برنامج التسليح النووي ونظر منظمة الوحدة الافريقية بصورة شاملة في مسألة إعلان افريقيا منطقة خالية من الأسلحة النووية. وقد أقر كافة أعضاء مجلس الأمن الدائمين الثلاثة الذين أجرى الرئيس مشاورات معهم بالطابع الايجابي للنهج البديلة التي تم النظر فيها في العام الماضي. ويرى وفد زامبيا أنه ينبغي أن يواصل الرئيس مشاوراته مع هؤلاء الأعضاء وأن يطلعهم على أعمال اللجنة.

١٧ - وأردف قائلاً إن دخول اتفاقية قانون البحار حيز النفاذ، وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى، فضلا عن الالتزامات التي تعهدت بها الدول الحائزة للأسلحة النووية سوف تساهم جميعا في إيجاد ظروف ملائمة للبحث عن سبل لتحقيق الأهداف المرسومة على أسرع نحو؛ ومن المهم أيضا أن تجري اللجنة تحليلا دوريا لأعمالها لتحديد مسار عملها في المستقبل.

١٨ - واختتم كلمته قائلاً إن وفد زامبيا يطلب من الدول التي تعتزم عقد منتديات تتناول المواضيع الأساسية للجنة المخصصة للمحيط الهادئ أن تبعث إلى جميع الدول بدعوات للمشاركة في هذه المنتديات.

١٩ - السيد يوسف (اندونيسيا): قال إن أحد النهج الجديدة يتمثل في عقد حلقات عمل وحلقات دراسية وبدوات ومنتديات مماثلة لمناقشة المسائل ذات الصلة على نحو موضوعي وغير متحيز. ويمكن أن يشارك في هذه المنتديات العلماء والمراقبون والخبراء المهتمون بمختلف جوانب استغلال المحيط الهندي في الأغراض السلمية، وكذلك ممثلو الحكومات بصفتهم الشخصية. وبفضل هذا التعاون بين طائفة واسعة من الاختصاصيين، سوف يجري الاعراب عن آراء شتى لا من جانب الدول الساحلية والخلفية فحسب بل ومن جانب الدول الواقعة خارج حدود هذه المنطقة. وسوف تعقب هذه اللقاءات التي تجري في جو غير رسمي منتديات حكومية دولية ذات طابع رسمي أكثر يتسنى للبلدان الساحلية والخلفية وللدول الواقعة خارج حدود المنطقة من خلالها المشاركة في مناقشة سياساتها المتعلقة بالمحيط الهندي ومواءمتها وتنسيقها.

٢٠ - ومضى قائلاً إن فعالية هذا النهج يشهد عليها المنتدى الدولي المعني بالمحيط الهندي المعقود في بيرث باستراليا والذي جرى خلاله النظر في امكانيات توسيع التعاون الإقليمي بشأن طائفة واسعة من المسائل. ومن المهم بصفة خاصة أن جدول الأعمال تضمن مسائل تتعلق بنقل التكنولوجيا، والمواصلات، والاتصالات السلكية واللاسلكية، وتنمية الموارد البشرية والتعاون في ميدان الشؤون البحرية.

٢١ - وتابع قائلاً إن الحلقات الدراسية التي نظمتها اندونيسيا والتي تناولت المسائل المتعلقة ببحر الصين الجنوبي أثبتت هي الأخرى جدواها. فقد ساهمت بدرجة كبيرة في توضيح المشاكل القائمة. ولا يمكن الحفاظ على التوازن الأمني الجديد في فترة ما بعد "الحرب الباردة" إلا عن طريق تسوية المنازعات

(السيد يوسف، اندونيسيا)

الإقليمية وتلك المتعلقة بالولاية وإيجاد آليات مشتركة لاستكشاف موارد بحر جنوب الصين والاستفادة منها.

٢٢ - وأضاف قائلا إن أشكال التعاون الإقليمي في منطقة المحيط الهندي تستلزم تعاون الدول الساحلية والخلفية في الميدان العسكري البحري. وفي سياق تعزيز الأمن الإقليمي والدولي، يمكن تحقيق الكثير باستخدام السفن والطائرات، ولاسيما بمساعدة الدول البحرية التي تتمتع بالخبرة ذات الصلة. وتحمل الدول الكبرى مسؤولية خاصة عن تنفيذ تدابير بناء الثقة وبناء أساس متين في ظل مستويات تسليح بحري وقوات بحرية أكثر انخفاضاً.

٢٣ - وفي الختام قال إن وفد اندونيسيا يقدر تقديراً رفيعاً المشاورات التي اجراها الرئيس. وسوف يتوقف نجاح نتائج ما تقوم به اللجنة من أعمال على استئناف أعضاء مجلس الأمن الدائمين وغيرهم من المستخدمين الرئيسيين للمحيط الهندي مشاركتهم في مناقشات اللجنة.

٢٤ - السيد رودريغو (سري لانكا): قال إن أعمال اللجنة المخصصة اتسمت خلال السنتين الماضيتين بمناقشات تناولت طائفة واسعة من المسائل، بما في ذلك النهج الجديدة. وقد سعت الوفود إلى إيجاد أساس مشترك يسمح بإحراز تقدم عملي. وبذلك تدخل اللجنة مرحلة جديدة من المناقشة البناءة للمسائل. وهذا يتيح لها أن تتعرف على مواطن الخلاف وتحديد الميادين التي يوجد بشأنها توافق في الآراء.

٢٥ - ومضى قائلاً إن الوضع العام في العالم حالياً يساعد على البدايات الإقليمية. فقد انحسر تنافس الدول الكبرى في منطقة المحيط الهندي إلى حد كبير، إن لم يكن قد انتهى كلياً. كما تبدلت طبيعة الوجود العسكري الأجنبي في المنطقة، ولو أن اختلاف وجهات النظر المتعلقة بطبيعة هذا التبدل وأسبابه لا يزال قائماً حتى الآن. وتسعى دول المنطقة نحو أشكال جديدة من الشراكة على مختلف المستويات. ومن الهام أن بلدان المنطقة تنظر إلى علاقات الشراكة هذه بوصفها عاملاً يساعد على تحقيق استقرار الحالة. وعلاقات الشراكة الجديدة هذه ضرورية من أجل التصدي للأخطار المشتركة المستجدة.

٢٦ - وتابع قائلاً إن وفد سري لانكا استمع باهتمام إلى كلمتي وفدي موريشيوس وأستراليا اللتين تناولتا المبادرات الهامة المتعلقة بتيسير التعاون الإقليمي. وقال إن التوجه العام لهذه المبادرات ينسجم، في رأيه، مع مهام اللجنة وأهدافها بصفة عامة. وهي تمثل نهجاً هادفاً للتعاون على مختلف المستويات في جوانب الأمن غير العسكرية، التي تتسم بأهمية كبرى في كفالة الرفاه لشعوب المنطقة وبلدانها. ومن المعترف على نطاق واسع أن الأسباب الأساسية للنزاعات ولبعض المشاكل في المجال الأمني تكمن في المجال الاقتصادي. ومضى قائلاً إن وفد سري لانكا يلاحظ مع الارتياح أن بلدان منطقة المحيط الهندي قد اتخذت

(السيد رودريغو، سري لانكا)

بالفعل تدابير لتحقيق هذه المبادرات. وقال إن سري لانكا كانت وسوف تظل كدأبها تشارك بفعالية في هذه العملية على المستويين الحكومي وغير الحكومي.

٢٧ - ومضى قائلا إن وفد سري لانكا استقبل باهتمام بالغ نبأ المشاورات التي عقدت مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين الذين لم يشاركوا طيلة سنوات في أعمال اللجنة. وأنه يلاحظ مع الارتياح أن هذه البلدان تعلن عن استمرار التزامها بالأهداف العامة المتمثلة في العمل على تحقيق السلم والأمن والاستقرار في منطقة المحيط الهندي على أساس التعاون الدولي والإقليمي. وقال إن وفده يلاحظ أن بعض هذه البلدان له تصورات مختلفة فيما يتعلق بكيفية تحقيق الأهداف المرسومة، بل أنه يقترح إدخال تغييرات على ولاية اللجنة المخصصة. بيد أن هذه البلدان لا تستبعد إمكانية المشاركة في أعمال اللجنة في سياق النهج الجديدة التي تطبقها.

٢٨ - وأضاف قائلا إن سري لانكا ترى أن بلدان المنطقة، وكذلك البلدان الواقعة خارج حدودها، بحاجة إلى فترة إضافية من الوقت للنظر في مسألة إمكانية تطبيق النهج الجديدة المذكورة في تقرير اللجنة لعامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤. ومن الضروري أيضا أن توضع في الاعتبار المبادرات المطروحة في المنطقة، لكي يتسنى وضع أطر سياسية للعمل فيما يتعلق بطرق تحقيق الأهداف الموضوعة للجنة. وفي هذا الصدد، قال إن وفد سري لانكا يحث بشدة على مواصلة المشاورات مع البلدان المذكورة أيضا بغية مواصلة الحوار المفيد لكل الجوانب وذلك لمصلحة تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

٢٩ - واختتم كلمته قائلا إن وفد سري لانكا يرى أن ذلك النهج العملي والواقعي المتفق عليه قبل سنتين يشكل الاتجاه الأمثل للعمل. وفي هذا الصدد، يجدر باللجنة أن توصي الجمعية العامة هذا العام بمواصلة المشاورات مع أعضاء اللجنة ككل مع أعضاء مجلس الأمن الدائمين والمستخدمين الرئيسيين للمحيط الهندي بصفة خاصة، وذلك في إطار التغييرات الجديدة والمبادرات السائدة في المنطقة.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٠